مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (3) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (3) 2013

دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

الدكتور يوسف محمود*
الدكتورة غادة عباس**
صبا قبرصلي ***

(تاريخ الإيداع 6 / 1 / 2013. قُبِل للنشر في 7 / 4 / 2013)

□ ملخّص □

تعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة دعامة أساسية في الاقتصاد الوطني، قد باتت الحاجة ملحة لتطوير وتحفيز هذا النوع من المشروعات لا سيما بعد أن أثبتت التجارب الدولية الدور الكبير لمثل هذا المشروعات في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم عملية التنمية والحد من البطالة.

يناقش هذا البحث أهم المشكلات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولاشك أن المؤسسات المالية بعامة والمصارف بخاصة تلعب دوراً في تمويل ودعم هذه المشروعات، وعلى الرغم من ذلك فإن أصحاب هذه المشروعات يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على مصادر التمويل، لاسيما الائتمان المصرفي، ويعود ذلك لأسباب عديدة في مقدمتها تشدد المصارف في منح التمويل اللازم لهذه المشروعات بسبب ضعف الضمانات المتاحة لديها.

ولقياس درجة إسهام المصارف في تمويل هذه المشروعات قامت الباحثة بتصميم استبانة وزعت على عدد من المصارف العاملة في سورية، وبعد تحليل إجابات المستقصى منهم واختبار الفرضيات توصلت الباحثة إلى أنّ المصارف لا تقوم بتقديم تسهيلات للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير أنهّا تعتمد في قرار تمويلها على السمات الخاصة للمشروع.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة– الائتمان المصرفي.

***أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**
****مدرّسة – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.**
*****طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (3) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (3) 2013

Bank Credit Role in the Financing of Small and Medium Enterprises in Syria

Dr. Yussef Mahmud*
Dr. Ghada Abbas**
Siba Kubrasli***

(Received 6 / 1 / 2013. Accepted 7 / 4 / 2013)

□ ABSTRACT □

Small and medium enterprises are considered a basic pillar in the national economy, and there has been a dire need to develop and motivate such enterprises, especially after the international experience has proved the huge role of such enterprises in upgrading the economic growth, supporting the development process and limiting unemployment .

This research deals with the most important problems that financing small and medium enterprises faces. It is of no doubt that the financial institutions in general and banks in particular play a role in financing and supporting such enterprises in spite of the big difficulties that their owners face for having the financial resources, including the bank credit. This is due to several reasons, the most important of which is the rigid measures the banks take to grant the needed financing for those enterprises because of the weak guarantee.

The researcher conducted such a study for measuring the role of banks in financing these enterprises by designing a questionnaire distributed to a number of banks working in Syria, and upon making the analysis on that survey and testing the suppositions, the researcher concluded that Syria's working banks have no facilities for small and medium enterprises granted loans, but they depend on the special features of the enterprises to take the financing decision.

Keywords: Small and medium enterprises- bank credit

*Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Assistant Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student, Department of Economic and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية في كثير من دول العالم وخاصة في الدول ذات العمالة الكثيفة، ليس فقط لأنها توفر فرص عمل ولكن لأنها تُغذّي الصناعات الكبيرة باحتياجاتها، وتعمل بصورة لصيقة للأسواق والمناطق الصناعية ومنافذ التصدير، وتشير الإحصاءات إلى أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وتسهم في توفير أكثر 50% من فرص العمل[1]، إذ تُعدّ تلك المشروعات المُحرّك والدافع لعجلة الاقتصاد وتشكل رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، لذا أصبح الاهتمام بها توجهاً استراتيجياً لدى العديد من الدول وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، والإسهام في الحد من مشكلتي البطالة والفقر من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية ما تزال تواجه العديد من المعوقات والمشكلات سواء أكانت داخلية ذاتية متعلقة بالمشاريع نفسها، أم محيطة خارجة عن إرادتها، ولعلّ من أهم هذه المشكلات مشكلة التمويل.حيث تحتاج هذه المشروعات إلى مصادر تمويلية، سواء عند البدء بنشاطها أو عند التوسع أو التجديد في الآلات والمعدات، ولن تستطيع أن تحقق أهدافها أو تكفل استمرار بقائها داخل السوق دون وجود رؤوس أموال تكفي لتلبية احتياجاتها.

وهنا يبرز دور المصارف المحلية السورية بشقيها العام والخاص في تمويل هذه المشروعات وتنميتها معتمدة على العمود الفقري في العملية المصرفية وهو الائتمان المصرفي والسياسة الائتمانية التي تحكم عملية التمويل في المصارف.

وعليه يتبيّن في ضوء ما تقدم أهمية إيلاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية الدعم اللازم والمتواصل الذي تحتاجه، وذلك من أجل النهوض بهذه المشروعات لتسهم وبشكل فعال في دورها التنموي المرتقب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي السوري، وبخاصةً في الظروف الراهنة التي تمر بها بلدنا.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالإجابة على السؤال التالي:

ماهو حجم إسهام المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في سورية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من خلال تركيزه على أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً في ظل الاهتمام المتزايد من طرف الحكومة السورية بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة، وتوجيه القطاع المصرفي إلى زيادة الاهتمام بتمويل هذه المشروعات وذلك من خلال إصدار العديد من القرارات والتشريعات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل أهم الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني في كثير من الدول العربية فهي تأتي كحلٌ لمشاكل الاقتصاد ومعضلاته مثل مشكلتي البطالة والفقر.

يهدف البحث إلى:

1- استعراض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مع التركيز على المشكلات والمعوقات التي تواجه تمويلها.

2-تحديد دور كل من السمات الخاصة للمشروع والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها المصارف في قرار منح التمويل.

3-تقديم المقترحات المناسبة لتمكين المصارف من تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فرضيات البحث:

1) لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله وبين قرار منح التمويل.

2) لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة معنوية بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بقيام المصارف بتقديم شروط ميسّرة للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين:

- القسم النظري: تم إنجاز هذا القسم بالاعتماد على المنهج الوصفي وعلى ماورد في الكتب والمقالات والدوريات الصادرة في مجال البحث.

- القسم العملي: تم إنجاز هذا القسم بالاعتماد على المنهج التحليلي، حيث قامت الباحثة في البداية باستعراض تجربة هيئة مكافحة البطالة (2001-2006) وتجربة هيئة تنمية المشروعات (2007-2011) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، ومن ثم قامت بتصميم استبانة تضمنت مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات والمعطيات واختبار فرضيات البحث.

مجتمع وعينة البحث:

▪ **مجتمع البحث:** يشمل مجتمع البحث جميع العاملين في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية الموجودين في الإدارات العامة لدى جميع المصارف والمؤسسات التمويلية العاملة في الجمهورية العربية السورية ، والتي تتكون من (تسعة عشر مصرفاً عاماً وخاصاً وثلاث مؤسسات تمويلية)*.

بحيث بلغ عدد الموظفين المستهدفين في الاستبيان في كل مصرف ومؤسسة بالمتوسط أربعة أشخاص وهم الموظفين الذين يقومون باستقبال طلبات التمويل ودراسة الملف والتحليل الائتماني له، فهم يشكلون مرحلة مهمة من مراحل اتخاذ القرار الائتماني، وبذلك يتكون مجتمع البحث من ثمان وثمانين شخصاً.

***تم توزيع الاستبانة على الموظفين العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية لدى جميع المصارف العامة (المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي، مصرف التوفير، المصرف التجاري) باستثناء المصرف العقاري باعتباره لا يقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكل المصارف الخاصة السورية «أربعة عشر مصرفاً خاصاً (تقليدياً وإسلامياً)»: بنك عودة، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بيبلوس، بيمو، سورية والمهجر، سورية والخليج، الأردن سورية، البنك العربي، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الشام الإسلامي، بنك البركة، فرنسبنك، بنك الشرق، بنك قطر الوطني.كما تم توزيع الاستبانة على موظفي الإقراض في المؤسسات التمويلية الأخرى وهي: مؤسسة التمويل الصغير الأولى، مؤسسة باب رزق جميل للتمويل الصغير، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.**

▪ **عينة البحث:** تم اختيار عينة البحث بنسبة 85% من مجتمع الدراسة وبلغ عدد العينات خمسة وسبعين شخصاً يمثلون أربعة عشر مصرفاً خاصاً (تقليدياً وإسلامياً) وخمسة مصارف عامة وثلاث مؤسسات تمويلية آخرى، حيث تم توزيع الاستبيانات عليهم وقد تم استعادة ثلاث وسبعين استبانه أي ما نسبته 97% من عينة البحث، و تم استبعاد استبانتين لعدم جدية المفحوصين بالإجابة على عبارات الاستبانة، وبالتالي بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة إحدى وسبعين استبانه. والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) جدول الاستبانات الموزعة والصالحة للدراسة

مجتمع الدراسة	عينة الدراسة (الاستبانات الموزعة)		الاستبانات العائدة		الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للدراسة	
	العدد	النسبة من المجتمع	العدد	النسبة من العينة	العدد	العدد	النسبة من العينة
88	75	%85	73	%97	2	71	%95

المصدر: من إعداد الباحثة

الدراسات السابقة:

❖ **دراسة بعنوان (دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك التنمية المحلية")**[2]هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف التقنيات والأساليب التي تتبعها البنوك التجارية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك الإجراءات المتخذة من الجانبين في نجاح عملية التمويل، كما تم التطرّق إلى موضوع الاهتمام المتزايد من طرف السلطات الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء وزارة خاصة تهتم بشؤون هذه المؤسسات وهي "وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وتم تسليط الضوء على الصعوبات والمشاكل التي تعرقل عمل هذه المؤسسات.وفي نهاية البحث تم استعراض أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للدولة محاولاً إبراز الدور الذي تقوم به البنوك في نجاح هذه المؤسسات. ومن النتائج التي تم التوصل إليها فيما يخص الدراسة التطبيقية على مستوى بنك التنمية المحلية هي اعتماد البنك على الطرق الكلاسيكية عند دراسة ملفات القروض وبالتالي انعدام بعض الطرق الحديثة التي تسهم في اتخاذ القرار الأمثل. كذلك تم التوصل إلى أنّ التمويل البنكي ليس هو النمط الوحيد الفعّال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث إنّه توجد مصادر تمويلية أخرى متعددة.

❖ **دراسة بعنوان (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيلوتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية))**[3].

هدفت الباحثة من خلال بحثها إلى تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة، مستعرضةً في ذلك أهم الصعوبات التي تعيق عمل هذه المشروعات وتحد من فاعليتها. حيث تم دراسة عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة التي نفذتها هيئة مكافحة البطالة سابقاً في سورية (هيئة التشغيل وتنمية المشروعات حالياً) وذلك بهدف اختبار وتحليل الأثر التنموي لهذه المشروعات المدعومة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أنّ المشروعات الصغيرة تعاني من صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل، كذلك إنّ أول أهداف تأسيس المشروع الصغير بالنسبة للمشروعات المنفذة من قبل هيئة

مكافحة البطالة كانت لتحسين الوضع المادي لأصحاب هذه المشاريع بالدرجة الأولى، كذلك من النتائج التي تم التوصل إليها أنّ المشروعات الصغيرة أسهمت في تمكين المرأة اقتصادياً ليس من خلال امتلاكها لمشروعها الخاص (مصدر دخلها) وإنّما من خلال حرية التصرف به.وأوصت الباحثة بضرورة متابعة الاهتمام الحكومي في سورية بالمشروعات الصغيرة، وتشجيع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة السورية على توجيه الجزء الأيسر من مخصصات برامج الرعاية والحماية الاجتماعية باتجاه دعم الاستثمارات الصغيرة ومتناهية الصغر.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت البحوث والدراسات السابقة مع بحثنا الحالي في استعراض أهم المشكلات التي تواجه عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأتي مشكلة التمويل في مقدمة هذه المشكلات، حيث تتجنب معظم المصارف تمويل هذا النوع من المشروعات بسبب مخاطرها العالية. إلا أنّ دراستنا تميّزت عن الدراسات السابقة من الناحية العملية للبحث حيث تم توزيع استبانة على المستويات الإدارية المعنية بدراسة طلبات التمويل في قسم الائتمان المصرفي في المصارف السورية،وذلك بهدف معرفة العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح التمويل حيث تطرق بحثنا لنواحي لم تتطرق لها الدراسات السابقة، وبالتالي أهلته على تحقيق إضافة جديدة في مجال البحث العلمي.

الدراسة النظرية:

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

➢ **عرف البنك الدولي (World Bank Group)المشروعات الصغيرة والمتوسطة[4]:** بأنّها مشروعات الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفاً، وللتأهل لمؤسسة صغيرة أو متوسطة فيجب أن تستوفي الشركة المعنية اثنين من ثلاثة شروط على الأقل بشأن عدد الموظفين، والأصول، أو المبيعات. ولأغراض متعلقة بتقارير العملاء تستخدم إدارة الأسواق المالية العالمية بمؤسسة التمويل الدولية **(IFC)** حجم القرض كمؤشر، لأن بعض المصارف غير قادرة على رفع تقارير طبقاً لحجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم العديد من المصارف القائمة في الوقت الحاضر بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام أرقام المبيعات السنوية.

➢ **وقد عرّف الاتحاد الأوروبي المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي[4]:**

- **المشروع الصغير**: هو المشروع الذي لا يقل عدد العاملين فيه عن (50) عامل، ولا تقل مبيعاته السنوية عن (عشرة) ملايين يورو.
- **المشروع المتوسط**: هو المشروع الذي لا يقل عدد العاملين فيه عن (250) عامل، ولا تقل مبيعاته السنوية عن (50) مليون يورو.

➢ أمّا **منظمة العمل الدولية** فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من عشرة أعمال، والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها مابين 10 إلى 99 عامل ، وما يزيد عن 99 عامل يُعد مشروعات كبيرة[5].

- **تعريف المُشرّع السوري:** يوجد ثلاثة تعاريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة صادرة من جهات رسمية مختلفة في الجمهورية العربية السورية وهي:

1) التعريف الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات حسب المرسوم رقم /39/ لعام 2006 [6]:

• **المشروع الصغير:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله (5,000,000) خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن (1,500,000) مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.

• **المشروع المتوسط:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله(15,000,000) خمسة عشر مليون ليرة سورية ولا يقل عن (5,000,000) خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً.

2) التعريف الوطني الصادر عن وزارة الاقتصاد في سورية لعام 2009 [7]:

• **المشروعات الصغيرة:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا تقل مبيعاته السنوية عن (50) مليون ليرة سورية أو إجمالي ميزانيته لاتقل عن (50) مليون ليرة سورية. ولا يقل عدد العاملين فيه عن (50) عامل.

• **المشروع المتوسط:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا تقل مبيعاته السنوية عن (250) مليون ليرة سورية أو إجمالي ميزانيته لاتقل عن (250) مليون ليرة سورية. ولا يقل عدد العاملين فيه عن (250) عامل.

3) التعريف الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء حسب القرار /5938/ لعام 2011:

• **المشروعات الصغيرة:** هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن٥٠ ولا يقل عن١٠ عمال مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن ٥٠ مليون ليرة سورية ولا تقل عن 10 مليون ليرة سورية، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وفقًا لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم ٣٩ تاريخ 2006/09/14

• **المشروعات المتوسطة:** هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن ٢٥٠ ولا يقل عن 50 عامل مسجلين أصولاً ،ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن ٢٥٠ مليون ليرة سورية ولا تقل عن٥٠ مليون ليرة سورية، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وفقًا لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم ٣٩ تاريخ 2006/09/14.

ثانياً: الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة مشكلات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكنها تختلف من مجتمع لأخر، وبصفة عامة يمكن القول: إن المشكلات تتمثل فيما يأتي:

1) الصعوبات التسويقية: وهي المشكلات الناجمة عن إهمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها، وذلك نتيجةً إما لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين[8].

2) الصعوبات الإدارية: يتمثل ذلك في عدم توافر الأخصائيين بمختلف المجالات، مثل الإدارة والبحوث والمحاسبة، مما يقلل فرصة جذب الخبرات الإدارية وهجرة الإداريين الذين يكتسبون الخبرات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المشروعات الكبيرة نظراً لما تقدمه من مزايا وفرصٍ للترقي[9].

3) الصعوبات الحكومية: وتتمثل هذه المعوقات في ضعف الإعفاءات الجمركية والضريبية والإجراءات الحكومية المعقدة في منح التراخيص، إضافةً إلى عدم وجود معاملة تفضيلية في القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية[10].

هذا بالإضافة إلى قلة مراكز البحث والتطوير الحكومية المعنية برعاية هذه المشروعات وغياب التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بتنمية هذا القطاع، فضلاً عن البيروقراطية والإجراءات الورقية المطوّلة[11].

4) الصعوبات الفنية: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادةً مشكلات فنية في مجال الإنتاج، فقرار اختيار التكنولوجيا المناسبة مثلاً هو قرار يحتاج إلى مراجعة ودقة حتى لا يتم إدخال آلات إنتاجية غير مناسبة للمشروع، حيث يغلب على الآلات المستخدمة في هذه المشروعات طابع اليدوية والبساطة، كما أن غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص المعدات الفنية وارتفاع تكلفتها ويرجع ذلك إلى ضعف الميزانية مما يضطرها إلى الاعتماد على معدات فنية قديمة لرخص ثمنها بدلاً من المُعدّات المتطورة.

5) الصعوبات التمويلية:تبقى إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أكبر المشاكل التي تواجهها، نظراً لما تضعه المصارف من عراقيل وما تفرضه من شروط وما تمثله من صعوبات وما تختلقه من معوقات أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يمثل جوهر إشكالية البحث لدينا. حيث تحتاج هذه المشروعات إلى رأس المال اللازم لتمويل نشاطها، ويشكل التمويل حجر الأساس في قيام ونجاح واستمرار عمل هذه المشروعات . فليس هناك من شك في أنّ جميع المشروعات وعلى مختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً من تأسيس المشروع وانطلاقته، وفي أثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، انتهاءً باستعدادها إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وهي مراحل حياة المشروع التي تتمثل بمرحلة التأسيس ومن ثم النمو والازدهار وما يتبعها من مرحلة استقرار واكتمال للنمو. هذا وتحتاج هذه المشروعات للتمويل وفقاً لتقسيم آخر لهذه المراحل إلى نوعين من التمويل، يتعلق الأول بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لتأسيس أو مباشرة أو توسعة العمليات الإنتاجية، كالأراضي والمباني والآلات والمعدات. ويتصل الثاني بتمويل رأس المال العامل وذلك بغرض الوفاء بمتطلبات التكوين السلعي ومستلزمات الإنتاج. هذا بالإضافة إلى الحاجة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومتابعة تطورات الإنتاج، إضافةً إلى الحالات التي تتعرض فيها المنشأة لأي حدث استثنائي[12].

ثالثاً: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف:

تعدُّ المصارف مصدراً رئيسياً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم بمنح القروض، وقد تكون هذه القروض صغيرة أو كبيرة الحجم حسب حاجة المشروع، وتلجأ المشروعات إلى المصارف كمصدر خارجي للتمويل من أجل مواجهة احتياجاتها الآنية والمستقبلية أو تمويل احتياجاتها التشغيلية الطارئة[13].

وتتدنى عادة مساهمة المصارف في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تحاول الابتعاد قدر الإمكان عن تقديم التمويل تخوفاً من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها المصرف لذلك.

وبالرغم من الأهمية التي تتمتع بها المصارف نظراً لقدرتها على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّ هناك مجموعة من العوامل التي تعيق هذه العملية وتحد من دور المصارف في الإسهام في التمويل، منها [12]:

1) ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالمشروعات الكبيرة، حيث إن المصارف لا تقوم عادةً بتقديم قروضها إلا لمقترضين يتميزون بصفات معينة من أهمها:

- أن يكون لديهم عمليات واسعة النطاق نسبياً.
- أن يتمتعوا بكفالات وضمانات كافية وهذا قد لا يتوافر لغالبية مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2) نقص الخبرة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أساسيات المعاملات المصرفية.

3) ارتفاع تكاليف إدارة ومتابعة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لعدم وجود قسم متخصص لتمويلها لدى غالبية المصارف.

4) تركز الفروع المصرفية وكثرتها في مناطق وجود المشروعات الكبيرة، أما في المناطق التي تكثر فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنها تعاني من قلة وجود الفروع المصرفية مما يشكل عائقاً أمامها.

النتائج والمناقشة:

القسم العملي:

أولاً: دراسة تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

لعلّ التجربة السورية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرت بعدة مراحل ابتداءً من إحداث هيئة مكافحة البطالة عام 2001 لغاية تاريخ إعداد هذا البحث وعمل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات حالياً، مروراً بإصدار عدة قوانين ومراسيم تشريعية تهدف جميعها إلى تقديم الدعم والرعاية والحوافز والتسهيلات اللازمة لتطوير هذه المشروعات وتنميتها.

ويمكن إبراز تطور التجربة السورية في مجال تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقسيمها إلى مرحلتين:

1) مرحلة من عام (2001 وحتى عام 2006) هيئة مكافحة البطالة:

أُنشئت الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة بموجب القانون رقم (71) الصادر في 8 كانون الأول لعام 2001، وهي هيئة عامة مستقلة إدارياً ومالياً ترتبط برئيس هيئة تخطيط الدولة،وقد جاء إحداث الهيئة في إطار الأولوية العاجلة التي أعطيت من قبل الحكومة السورية لمعالجة مشكلة البطالة التي أخذ نطاقها يتسع آنذاك.

تم إحداث الهيئة ولها برامج محددة وتم تحديد خمس سنوات لإنهاء جميع برامجها وهي قابلة للتجديد، إلا أنّه لم يتم تجديدها لاحقاً بل حلّت محلها الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات وذلك في أيلول عام 2006، وكان لها نفس الأهداف مع بعض الاختلافات.

من أهم برامج الهيئة كان (برنامج تنمية المشروعات)،حيث تم من خلال هذا البرنامج تقسيم المشروعات إلى ثلاثة أنواع:

1. المشروعات الصغيرة: يُعرّف المشروع الصغير (حسب الهيئة) بأنّه نشاط اقتصادي منتج يوفر أكثر من فرصة عمل، ويدر دخلاً وله صفة الاستمرارية، يتراوح تمويله بين 100 ألف إلى ثلاثة ملايين ليرة سورية بفائدة بسيطة قدرها 5% سنوياً، موجه إلى المجالات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية التي تخلق فرص عمل جديدة بناء على أسس الجدوى الاقتصادية بالدرجة الأولى.

2. قروض توسعة المشروعات القائمة (قروض المشروعات المتوسطة): كانت قروض التوسعة في هيئة مكافحة البطالة هي تجربة مبدئية ولم يكن من استراتيجية الهيئة تمويل هذه المشروعات لذلك كانت أعدادها قليلة جداً مقارنة بالمشروعات الصغيرة*. أمّا قروض المشروعات المتوسطة فهي قروض موجهة للمنشآت القائمة التي تتصف أنها متوسطة وتحتاج إلى مساعدة لتوسعة خطوطها الإنتاجية وزيادة رأس مالها العامل أو الاثنين معاً ويتطلب ذلك تشغيل يد عاملة جديدة نتيجة توسعة المنشأة، بقروض تصل سقوفها إلى خمسة ملايين ليرة سورية وذلك حسب طبيعة وحجم المشروع وبناءً على دراسة جدوى اقتصادية مجدية.

3. القروض الإضافية (قروض دعم المشروعات): تقوم الهيئة بإعادة تمويل بعض المشروعات الممولة سابقاً من قبلها وذلك بموجب اقتراح الفرع للإدارة العامة، والتي تحتاج إلى تمويل إضافي جديد إذا رغب المستفيد بتطوير وتوسعة مشروعه بناء على دراسة مجدية اقتصادياً، أو بسبب ظهور تطورات جديدة على المشروع استدعتها ظروف السوق

❖ وقد بلغت إجمالي المبالغ المستثمرة (الإنفاق الفعلي) لمختلف أنواع المشروعات الممولة من قبل الهيئة (المشروعات الصغيرة،مشروعات التوسعة، وقروض الدعم) خلال الأعوام من 2002 وحتى 2006 ما يزيد عن 11 مليار و200 مليونلية سورية** من أصل 17 مليار ليرة سورية تم رصدها لهذا البرنامج (برنامج تنمية المشروعات) ، وتوزع الإنفاق على المشروعات وفق الآتي:

الشكل رقم (1): المبالغ المستثمرة من قبل هيئة مكافحة البطالة لمختلف أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2002-2006)

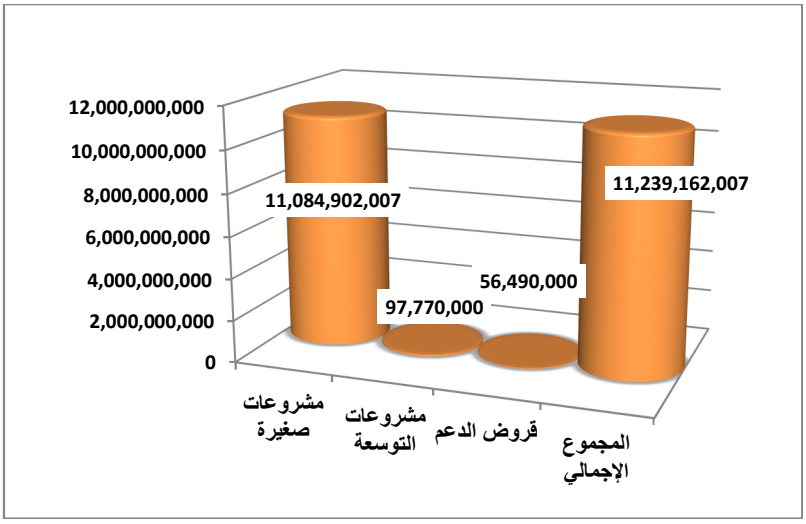

المصدر: تقرير انجازات هيئة مكافحة البطالة للأعوام من 2002 حتى 2006

*يجدر الذكر بأنّ برنامج تمويل قروض توسعة المشروعات القائمة لم يُولى اهتماماً كبيراً مقارنة مع برنامج تمويل المشروعات الصغيرة، وذلك لأن الهيئة لم ترغب بالتوسع بهذه المشروعات بسبب أنّ المشروعات الصغيرة قيد الإنشاء لم تُشبع بعد وبسبب كبر حجم رأس المال الذي تحتاجه المشروعات المتوسطة مقارنةً بالمشروعات الصغيرة، لذلك فضّلت الهيئة الاعتماد على المشروعات الصغيرة وليس المتوسطة ولم تهتم بهذه المشروعات إلا بنسبة ضئيلة جداً.

**علماً أنّ الإنفاق الفعلي لمختلف برامج الهيئة (البرامج الثلاثة: برنامج تنمية المشروعات، برنامج الأشغال العامة، برنامج التدريب والتنمية المجتمعية) بلغ 19 مليار ليرة سورية.

نلاحظ من خلال الرسم البياني السابق أنّ الحصة الأكبر من التمويل كانت للمشروعات الصغيرة الجديدة 11 مليار و84 مليون بنسبة 99% من إجمالي حجم التمويل يليها مشروعات التوسعة 97 مليون وأخيرا قروض الدعم 56 مليون، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي أولته الهيئة لتمويل المشروعات الجديدة.

ويوضح الجدول الآتي تطور هذه المشروعات عددياً، حيث نلاحظ أنّ إجمالي عدد المشروعات الممولة خلال فترة عمل الهيئة بلغ 37,445 مشروعاً، وفق الآتي:

الجدول رقم (2) تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة عددياً

العام	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	136	7,341	9,593	7,013	3,342	27,425

المصدر: تقرير انجازات هيئة مكافحة البطالة للأعوام من 2002 حتى 2006

2) مرحلة من عام (2007 وحتى 2011) الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:

أحدثت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بموجب المرسوم التشريعي رقم /39/ الصادر في 2006/09/14 كهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وتحل محل هيئة مكافحة البطالة بمالها من حقوق وما عليها من التزامات وتؤول إليها جميع أموالها المنقولة وغير المنقولة، المستثمرة والمشغولة من قبلها.

إجمالي المبالغ التي قامت المصارف بتمويلها بضمانة الهيئة خلال الأعوام (2008- 2011) بلغ 87,351,600 ليرة سورية منها 61,5 مليون ليرة سورية حجم التمويل الموجّه للمشروعات الصغيرة بنسبة 70%، و25,8 مليون ليرة سورية حجم التمويل الموجّه للمشروعات المتوسطة بنسبة 30% من إجمالي التمويل وفق الآتي:

الشكل رقم (2): إجمالي حجم التمويل المقدم من المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل الهيئة العامة للتشغيل خلال الفترة من (2008-2011)

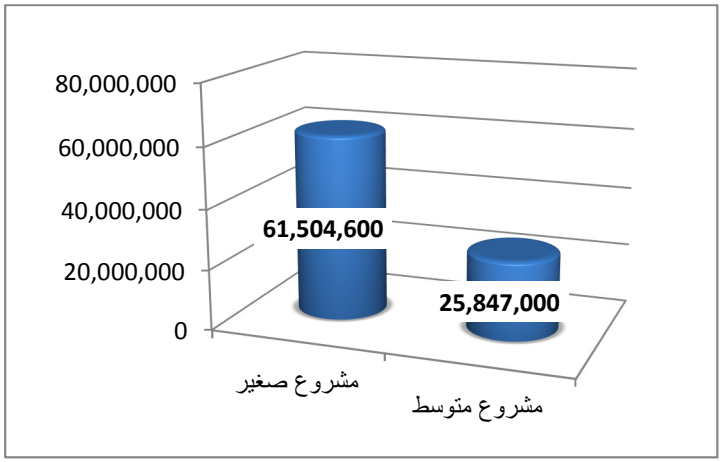

المصدر: بيانات تم الحصول عليها من قبل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات للأعوام من 2008حتى2011

ويوضح الجدول الآتي تطور هذه المشروعات عددياً، حيث نلاحظ أنّ إجمالي عدد المشروعات الممولة خلال فترة 4 سنوات بلغ 32 مشروع، وفق الآتي:

الجدول رقم (3) تطور عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات عددياً

العام	2008	2009	2010	2011	المجموع
عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	9	13	9	1	32

المصدر: بيانات تم الحصول عليها من قبل الهيئة العامة للتشغيل للأعوام من 2008حتى2011

أسهمت المصارف العامة بتمويلها بنسبة 89% والمصارف الخاصة بنسبة 11% وفق الآتي:

الشكل رقم (3): نسبة المصارف العامة والخاصة الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات خلال الفترة (2008-2011)

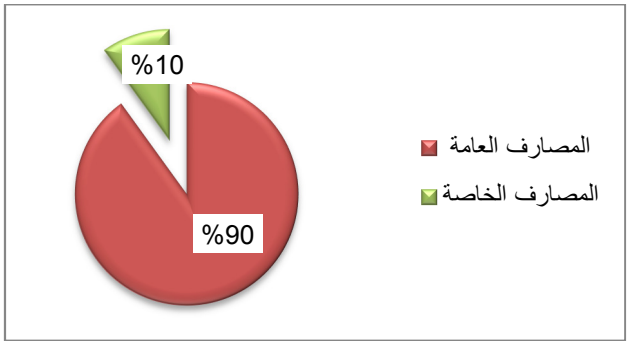

المصدر: بيانات تم الحصول عليها من قبل الهيئة العامة للتشغيل للأعوام (2008 حتى 2011)

يُلاحظ من الشكل أعلاه أنّ دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل الهيئة العامة للتشغيل يكاد لا يُذكر (10%) أمام المصارف العامة (90%)، وبرأي الباحثة يعود السبب في ذلك إلى أنّ المصارف الخاصة غير متشجعة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب زيادة المخاطر المرتبطة بتمويل هذا النوع من المشروعات (في ظل عدم وجود ضمانات كافية وقلة الخبرة لدى أصحاب هذه المشروعات)، هذا بالإضافة إلى أن المصارف الخاصة تعدّ حديثة العهد في السوق السورية وهي تتنافس مع بعضها لتحقيق الأرباح، فهي لا ترغب بتمويل هذا النوع من المشروعات حتى إذا كانت مخاطرها قليلة لأن تكلفتها التشغيلية تعدّ مرتفعة مقارنةً مع حجوم التمويل التي تقدمها هذه المصارف، لذلك نجد أنّ معظم المصارف الخاصة السورية تتجه لتمويل المشاريع الكبرى راغبةً في تحقيق أرباح سريعة على المدى القصير وبالتالي زيادة معدل العائد على السهم لديها وهذا ما يجعل اسم المصرف يتفوق على منافسيه وبالتالي يبرز في السوق المصرفية السورية، إلا أن – وبرأي الباحثة – فإن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل يحقق أرباحاً للمصرف أعلى من الأرباحاً التي تحققها المشروعات الكبرى.

وبالمقارنة بين نتائج أعمال الهيئتين–عمل هيئة مكافحة البطالة سابقاً مع عمل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات حالياً– نلاحظ الانخفاض الكبير لابل انعدام التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تمويل 27,425 مشروعاً خلال خمس سنوات عمل هيئة مكافحة البطالة سابقاً لينخفض بعدها إلى 32 مشروعاً فقط خلال أربع سنوات من عمل الهيئة الحالية على الرغم من زيادة عدد المصارف التي تم التعاقد معها، ويعود سبب هذا الانخفاض الكبير إلى اختلاف آلية التمويل وفقاً لعمل الهيئتين، ففي هيئة مكافحة البطالة كان يخصص مبلغ سنوي من

قبل الحكومة يحوّل إلى الهيئة لتقوم بعدها هذه الأخيرة بتحويل المبلغ إلى المصارف المتعاقدة معها (ذكرنا سابقاً أنّه تم تخصيص 70% من موارد هيئة مكافحة البطالة لبرنامج تنمية المشروعات بلغ الإنفاق الفعلي منها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 11 ملياراً و200 مليون ليرة سورية) وبالتالي الأموال كانت موجودة لدى هيئة مكافحة البطالة ، أمّا الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعاتفلم تُخصّص لها أموال ضمن الموازنة العامة للدولة لتكون من خلالها قادرة على تمويل هذه المشروعات من خلال الأموال المخصصة، فمواردها كانت تقتصر على إعانة الدولة لها والمعونات والهبات والوفر المدور من موازنة السنة السابقة وأية إيرادات أخرى تحصل عليها نتيجة نشاطاتها المختلفة وفق القوانين والأنظمة النافذة وهي تنفقها على مصاريفها الإدارية وأهمها الرواتب والأجور ولم يخصص أي أموال للإقراض ومساعدة رواد الأعمال لإقامة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم.

وعليه فإن المال ليس موجوداً لديها لذلك هي تقوم بدراسة طلبات أصحاب المشروعات ومن ثم تقوم بتحويل الملفات التي وافقت على ضمانتها إلى أحد المصارف المتعاقد معها للحصول على التمويل اللازم للمشروع مقابل ضمانة للقرض بنسبة تصل إلى 30% كحد أقصى، إلا أنّ ضمانة 30% من القرض لا تعدّ ضمانات كافية للمصارف في ظل افتقار صاحب المشروع إلى بقية قيمة الضمانة وهذا ماأدى إلى عزوف عدد كبير من المصارف عن قبول تمويل هذا النوع من المشروعات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ نسبة التمويل الذاتي التي تطلبها المصارف من قبل صاحب المشروع (بالنسبة للمشروعات الجديدة) لا تقل عن 50% من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع بينما نسبة التمويل الذاتي وفقاً لشروط هيئة مكافحة البطالة كانت فقط(15%) من قيمة المشروع.

كذلك المحفزات ففي هيئة مكافحة البطالة تم تحديد معدل الفائدة بـ 5% سنوياً فقط على الرصيد المتبقي من القرض للمشروعات الصغيرة و7% لمشروعات التوسعة بينما الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات لا يوجد تحديد مسبق للفائدة وإنّما يُطبّق المصرف معدل الفائدة المعمول به لديه وهو لا ينخفض عن 10% (هذا في الظروف العادية) في كلا النوعين من المشروعات إضافةً إلى عمولة الارتباط*، وهذا ما يشكل تكلفة أعلى وعبئاً مادياً أكبر على أصحاب هذه المشروعات.

الـدراســة الميـدانيــة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) بهدف معالجة البيانات احصائياً.

1) اختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروقات جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأهمية السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله عند اتخاذ قرار منح التمويل للمشروع الصغير أو المتوسط.

* **عمولة الارتباط وهي عمولة دراسة الملف حيث تختلف تسمية هذه العمولة من مصرف إلى آخر.**

	البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يعتمد قرار منح التمويل على طبيعة عمل المشروع المراد تمويله (نشاط تجاري، زراعي، صناعي ...الخ).					
2	يعتمد قرار منح التمويل على المنطقة الجغرافية التي سيقام بها المشروع المراد تمويله					
3	يعتمد قرار منح التمويل على حجم رأسمال المشروع المراد تمويله					
4	يعتمد قرار منح التمويل على عدد العاملين في المشروع المراد تمويله					
5	يعتمد قرار منح التمويل على المؤهل العلمي للعاملين في المشروع المراد تمويله					
6	يعتمد قرار منح التمويل على النوع الاجتماعي للعاملين (جنس العاملين) في المشروع المراد تمويله					
7	يعتمد قرار منح التمويل على حجم مبيعات المشروع المراد تمويله					
8	يعتمد قرار منح التمويل على التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المراد تمويله					
9	يعتمد قرار منح التمويل على نسبة التمويل الذاتي في المشروع المراد تمويله					
10	يعتمد قرار منح التمويل على مدى قدرة المشروع المراد تمويله على منافسة المشاريع المماثلة					
11	يعتمد قرار منح التمويل على السجل التاريخي (عمر المشروع، وخبرة صاحب المشروع) للمشروع القائم المراد تمويله					
12	يعتمد قرار منح التمويل على المستوى التكنولوجي الذي سيستخدم في المشروع المراد تمويله					
13	يعتمد قرار منح التمويل على إمكانية المتابعة الميدانية للمشروع المراد تمويله					

المصدر: من إعداد الباحثة

نحسب متوسط الإجابات للأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى، الأسئلة من (1-13)، ومن ثم نطبق اختبار T-test لاختبار وجود فروق معنوية بين متوسط العينة (متوسط الإجابات), والمتوسط المفترض (3) الذي يمثل حالة الحياد في الإجابة أي عدم وجود أثر للظاهرة المدروسة.

الجدول رقم (4)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات الأفراد حول منح التمويل في المصارف بناء على السمات العامة للمشروع	71	3.5237	.37649	.04468

المصدر :نتائج التحليل الإحصائي

الجدول رقم (3)

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات الأفراد حول منح التمويل في المصارف بناء على السمات العامة للمشروع	11.720	70	.000	.5237	.4345	.6128

المصدر :نتائج التحليل الإحصائي

نجد من جدول الاختبار رقم (4) أعلاه أن متوسط إجابات الأفراد فيما يتعلق بأسئلة الفرضية الأولى بلغت (3.52) وهو أكبر من المتوسط المفترض (3). ومن الجدول رقم (5) نجد أنّ احتمال الدلالة 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 **ونرفض** فرضية عدم وجود فرق جوهري بين المتوسط المفترض ومتوسط إجابات أفراد العينة ونقبل الفرضية القائلة بوجود فرق جوهري بين المتوسط المفترض ومتوسط إجابات الأفراد، ونقول أن الفرضية الأولى حول إن قرار منح التمويل للمشروع الصغير أو المتوسط يعتمد على السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله **محققة.**

2) اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروقات جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بقيام المصارف بتقديم شروط ميسّرة للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

	البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
14	يوجد شروط ميسّرة للقرض الممنوح للمشروع الصغير أوالمتوسط فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة					
15	يوجد شروط ميسّرة للقرض الممنوح للمشروع الصغير أوالمتوسط فيما يتعلق بمعدل الفائدة					
16	يوجد شروط ميسّرة للقرض الممنوح للمشروع الصغير أوالمتوسط فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة					
17	يوجد شروط ميسّرة للقرض الممنوح للمشروع الصغير					

	أوالمتوسط فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح					
18	يوجد شروط ميسّرة للقرض الممنوح للمشروع الصغير أوالمتوسط فيما يتعلق بشروط سداد القرض					
19	يوجد شروط ميسّرة للقرض الممنوح للمشروع الصغير أوالمتوسط فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقرض					
20	يتم تقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع					

المصدر: من إعداد الباحثة

نحسب متوسط الإجابات للأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية، الأسئلة من (14-20)، ومن ثم نطبق اختبار T-test لاختبار وجود فروق معنوية بين متوسط العينة (متوسط الإجابات), والمتوسط المفترض (3) الذي يمثل حالة الحياد في الإجابة أي عدم وجود أثر للظاهرة المدروسة.

الجدول رقم (6)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط إجابات الأفراد فيما يتعلق بتقديم التسهيلات للقرض الممنوح للمشروع الصغير أو المتوسط	71	2.8732	.76990	.09137

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

الجدول رقم (7)

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط إجابات الأفراد فيما يتعلق بتقديم التسهيلات للقرض الممنوح للمشروع الصغير أو المتوسط	-1.387	70	.170	-.1268	-.3090	.0555

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نجد من الجدول (6) أن قيمة متوسط إجابات الأفراد فيما يتعلق بأسئلة الفرضية الثانية بلغت (2.87) وهو أصغر من المتوسط المفترض (3). ومن خلال الجدول (7) نجد أنّ احتمال الدلالة 0.17 أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وعليه نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود فرق جوهري بين متوسطات إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بقيام المصارف بتقديم التسهيلات للقرض الممنوح للمشروع الصغير أو المتوسط، وعليه فإن المصارف العاملة في سورية لاتقوم بتقديم تسهيلات للقروض الممنوحة للمشروع الصغير أو المتوسط.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بناءً على الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. يعتمد قرار منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على السمات الخاصة للمشروع المُراد تمويله، وذلك من خلال تركيز إدارات الائتمان لدى المصارف العاملة في سورية خلال دراستها للملف الائتماني على:
   - حجم مبيعات المشروع.
   - التدفقات النقدية للمشروع.
   - نسبة التمويل الذاتي في المشروع.
   - طبيعة عمل المشروع المراد تمويله.
   - خبرة صاحب المشروع والسمعة الائتمانية له.
   - إمكانية المتابعة الميدانية للمشروع.
2. لا يوجد فرق جوهري بين متوسط إجابات الموظفين والمتوسط المفترض بالنسبة للسمات الخاصة للمشروع المراد تمويله، وبالتالي فإن الفرضية القائلة بأنّ قرار منح التمويل يعتمد على السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله محققة في جميع المصارف المدروسة.
3. لا تقدم المصارف العاملة في سورية مزايا تفضيلية للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبيّن ذلك من خلال:
   - عدم دعم أسعار الفوائد للقروض الممنوحة لهذه المشروعات.
   - عدم دعم أسعار العمولات للقروض الممنوحة لهذه المشروعات.
   - ارتفاع حجم الضمانات والكفالات المطلوبة من أصحاب هذا المشروعات.
4. لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة والمتوسط المفترض فيما يتعلق بأهمية تقديم شروط ميسّرة للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعاً لنوع المصرف (تقليدي، إسلامي، مؤسسة تمويلية).
5. لا يزال حجم التمويل المقدم من قبل المصارف العاملة في سورية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل بكثير من المستوى المُتطلع إليه.
6. الانخفاض الكبير في عدد المشروعات الممولة من قبل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات مقارنة بالمشروعات الممولة من قبل هيئة مكافحة البطالة سابقاً، ويكمن السبب الرئيسي في هذا الانخفاض في عدم تخصيص الهيئة الحالية بموازنة مستقلة ضمن الموازنة العامة للدولة لتكون قادرة من خلالها على تمويل هذه المشروعات كالهيئة السابقة.
7. من خلال التجربة العملية على أرض الواقع تبيّن أن ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات والتي تصل إلى (30%) كحد أقصى من قيمة القرض لم تحل مشكلة الضمانات التي تطلبها المصارف، حيث أنّ المصارف مازالت تطلب من أصحاب المشروعات الضمانات السابقة نفسها بالإضافة إلى ضمانة الهيئة وذلك نتيجة ارتفاع مخاطر التمويل لهذه المشروعات.

التوصيات:

1. العمل الجاد على إحداث صندوق لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعاون مع المصارف بهدف الوصول إلى التمويل المناسب.

2. العمل الجاد على إحداث مؤسسة "ضمان مخاطر القروض"، والذي يتمثل هدفها الأساسي في ردم الفجوة بين أصحاب المشروعات والمصارف من خلال ضمان نسبة من التمويل المطلوب.

3. على كل مصرف استحداث دائرة تسهيلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة كدائرة مستقلة ومتخصصة في تقديم خدمات تمويلية متنوعة تماشي احتياجات هذه المشروعات، على أن يتم رفدها بكادر فني متخصص، وأن تقدم الميزات التالية:

- أسعار فائدة منافسة
- مرونة في السداد
- تنوّع في طرق التمويل
- سرعة في توفير الخدمات المطلوبة

4. على المصارف محاولة إيجاد بدائل عن الضمانات المطلوبة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بأن تكتفي مثلاً بأهلية الوضع الائتماني لصاحب المنشأة، مع ضرورة استيفاء العميل بعض الشروط الميسرة، من الممكن فرض مدة معينة لمراقبة حساب العميل للتأكد من نشاطه التجاري .

5. تكييف النظام المصرفي السوري مع الاحتياجات الحالية لهذه المشروعات وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقيتها.

6. ضرورة إنشاء مصارف متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ويختص هذا النوع من المصارف في تمويل هذا النوع من المشروعات فقط، على أن تكون هذه المصارف مشتركة مابين القطاع الخاص ومؤسسات حكومية لتوفير التمويل اللازم لها، وذلك نتيجة لتراجع أداء المصارف المرخصة في توفير التمويل لهذه المشروعات، ويعود ذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي.
- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7. إعادة صياغة التعريف الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5958 بحيث يتضمن تعريفات فرعية ضمن التعريف العام بما يتفق مع واقع القطاعات في سورية وطبيعة نشاطها وبما يتناسب مع حاجة الاقتصاد الوطني، وتوجيه الدعم للمشروعات الأكثر احتياجاً بهدف ضمان الحصول على التمويل المناسب من دون ترك الباب مفتوحاً للجميع.

8. قيام المكتب المركزي للإحصاء بأبحاث دورية ومسوحات متعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير البيانات الإحصائية اللازمة.

9. ضرورة متابعة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وأن يكون هذا الاهتمام عملياً وواقعياً بعيداً عن التنظير والشفهية، وذلك على اعتبار أنّ اقتصادنا السوري في ظل الأزمة الحالية في أشد الحاجة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

[1]*IFC and Small and Medium Enterprises*, IFC Issue Brief / Small and Medium Enterprises, international finance corporate, world bank group, 2012,02. www1.ifc.org/SM12_IFCIssueBrief_SMEs.pdf

[2] يوسف، رايس، عمار، فهدي، فتيحة، بوزيان. *دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في قسم العقود الاقتصادية، منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، 2007، 134.

[3] سلمان، ميساء حبيب. *الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية "دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية"*. رسالة ماجستير مشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009، 218.

[4] مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، مجموعة البنك الدولي. *دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. عام 2009، 76.

[5] موقع منظمة العمل الدولية www.ilo.org

[6] المرسوم التشريعي رقم /39/ الصادر عن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعاتفي سورية بتاريخ:2006/9/14.

[7] التعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ 2009/02/23.

[8] خضر ،حسان *تنمية المشروعات الصغيرة*. سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2002، 16.

[9] المبيرك، فاء. الشمري، تركي *تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها*. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2006، 107.

[10] أبو زر، وليد. *ضمان مخاطر الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة*، ندوة دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال، جامعة إربد الأهلية، الأردن، 4-5 أيار، 1999، 4.

[11] الفاعوري، حمدان عبيد، *مشكلات ومعوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها*، المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ، الأردن، 2005، 11.

[12] بشارات، هيا جميل. *التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة*، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، 153.

[13] عفانة، جهاد. أبو عيد، قاسم. *إدارة المشروعات الصغيرة*. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2004، 256.